

## موقع العالم العربي من مشروع التقارب المحاسبي الدولي

مازون محمد أمين\*

## Abstract:

Like other developing countries, Arab countries ranks in the second place of concern on the agenda of international accounting organizations, In contrast to many international economic organizations, which take into account the weight of Arab economies. These internationally Opened economies must to keep pace with global accounting convergence despite the fact of the huge gap in culture, legal system, tax system, business organizations, property and finance, and the organization of the accounting profession in the Arab countries and the world as a whole. Despite the attempts of several Arab countries to cope with the global quest in accounting convergence project by promulgating new laws that explicitly requires the application of international accounting standards, especially for listed companies, some Arabic countries, are following the footsteps of many developed countries with differing causes in adopting international accounting standards, .but this adoption confines in adopting the label without its main core, which may reduce the benefits of this adoption.

المستخلص: على غرار مثيلاتها من الدول بين الدول العربية والعالم ككل. فعلى الرغم النامية، تدخل الدول العربية في المقام الثاني ضمن جدول أعمال الهيئات الدولية المنظمة للمحاسبة، على عكس العديد المنظمات الاقتصادية العالمية التي تراعي ثقل اقتصاديات المنطقة العربية، اقتصاديات مفتوحة عالميا، جعلت من مواكبة أعمال التقارب المحاسبي العالمي ضرورة يعترضها اختلاف كبير في عوامل الثقافة، النظام القانوني، الضرائب، منظمات الأعمال، الملكية والتمويل، وكذا تنظيم المهنة المحاسبية داخل البلد أو المنطقة

بين الدول العربية والعالم ككل. فعلى الرغم النامية، تدخل الدول العربية في المقام الثاني ضمن جدول أعمال الهيئات الدولية المنظمة للمحاسبة، على عكس العديد المنظمات الاقتصادية العالمية التي تراعي ثقل اقتصاديات المنطقة العربية، اقتصاديات مفتوحة عالميا، جعلت من مواكبة أعمال التقارب المحاسبي العالمي ضرورة يعترضها اختلاف كبير في عوامل الثقافة، النظام القانوني، الضرائب، منظمات الأعمال، الملكية والتمويل، وكذا تنظيم المهنة المحاسبية داخل البلد أو المنطقة

\* أستاذ.....، جامعة.....

**تمهيد:**

يرى Mueller وآخرون انه إذا قبلنا بفكرة أن المحاسبة متأثرة ببيئتها، فمن المنطقي أن نتوقع التشابه المحاسبي بين الدول ذات البيئات المتشابهة<sup>1</sup>. فخرج الدول العربية من عباءة الولاء للمستعمر، وباعتبار وحدة اللغة والدين وتشابه الواقع الاقتصادي والاجتماعي والقانوني، كلها معطيات تجعل من الأنظمة والممارسات المحاسبية العربية تصب في خانة التشابه في طريق التناسق وربما التوحيد.

تشابه العوامل البيئية والتنظيمية لدى الدول العربية، قد يقابله في نفس الوقت تباين مع بيئات الدول المتقدمة الفاعلة في مجال اصدار المعايير المحاسبية، ذات العضوية، وصاحبة القرار لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

فهل تصب مصلحة البلدان العربية في تبني معايير المحاسبة الدولية، أم في اعداد معايير محاسبية اقليمية؟

في سبيل الاجابة على هذا التساؤل، ارتأينا معالجة العناصر التالية :

- المشاكل المحاسبية في الدول العربية؛
  - المنظمات المهنية العربية؛
  - لماذا معايير محاسبة دولية؟؛
  - علاقة الدول العربية بالمعايير المحاسبية الدولية؛
  - موقف بعض الدول العربية من معايير المحاسبة الدولية.
1. المشاكل المحاسبية في الدول العربية:

التخطيط هو الخطوة الاولى لأي شركة دولية قبل الاستثمار في أي بلد او منطقة اخرى في جميع انحاء العالم، احدى خطوات هذا التخطيط هو دراسة النظام المحاسبي في البلاد التي يرغبون في الاستثمار بها. نظرا لموقع دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا

<sup>1</sup> أبو زيد محمد المبروك، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005 ، ص 313.

بين الشرق والغرب وهو موقع هام لمعظم الشركات العالمية، فقد يواجه هذه الأخيرة تعدد الأنظمة المحاسبية في هذه الدول.<sup>2</sup>

وبشكل عام، يمكن حصر أهم معوقات الأنظمة المحاسبية العربية في ما يلي:<sup>3</sup>

- على الرغم من أن القوانين (قانون الضرائب، القانون التجاري) لعبت دورا هاما في تطوير أنظمة المحاسبة بها، فان هناك غيابا تاما في العديد من الدول العربية لإطار عام يحدد المعايير والممارسات والطرق المحاسبية، ما ينعكس سلبا على التقارير المحاسبية؛
- غياب إطار محاسبي، أدى إلى إيجاد ربط ضعيف بين حاجات المستويات الكلية في الدول العربية والمعلومات المحاسبية المقدمة من الشركات؛
- انعدام الخبرات؛
- كفاءة الأنظمة المحاسبية العربية مرتبط ولو جزئيا بمدى التشابه في العوامل البيئية بينها وبين الدول التي تعتبر المصدر لذلك النظام (المستعمر في غالب الأحيان)؛
- التركيبة المحاسبية في معظم الدول العربية، ومن ضمن ذلك المبادئ المحاسبية، الإجراءات وإعداد التقارير، والمهنة المحاسبية والتعليم المحاسبي تم زرعها من قبل العالم الغربي (المملكة المتحدة وفرنسا).

<sup>2</sup> Abd El Razik Amged, Challenges Of International Financial Reporting Standards (IFRS) In The Islamic Accounting World, Case Of Middle Eastern Countries, Scientific Bulletin – Economic Sciences, Vol. 8 (14) , P04.

<sup>3</sup> أبو زيد محمد المبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 308، 312.

- ومن اهم العوامل التي تقف في وجه تطوير معايير محاسبية ذات جودة، محلية كانت او اقليمية او حتى تبني معايير محاسبية اجنبية تخدم مصلحة التنمية بالبلدان العربية، ما تعلق بعوامل البيئة الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية المؤثرة التالية:<sup>4</sup>
- عدم وجود اسواق اوراق مالية منظمة ومتقدمة بالدرجة الكافية كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات؛
  - تركيز المصارف عند طلب المنشآت الحصول على ائتمان على التحقق فقط من توافر الضمانات المالية والرهن العقاري والتجارية دون الامتداد الى الطلب الحقيقي للتحليل الدقيق لمضمون القوائم المالية؛
  - انخفاض مستوى تأهيل المحاسبين المهنيين، فضلا عن عدم وجود التشريعات الكافية لمراقبة اعمالهم ومساءلتهم؛
  - ضعف مستوى التعليم والوعي المالي والمحاسبي لدى مستخدمي القوائم المالية، مما يؤثر في مستوى تفهم المحاسبة لدى غير المحاسبين من متخذي القرارات سواء داخل او خارج المنشأة؛
  - انخفاض الوعي الضريبي لدى الكثير من الممولين اصحاب الشركات، وعدم الاعتقاد الكامل بضرورة سداد كامل التزاماتهم الضريبية وفق دخولهم الحقيقية التي تظهرها قوائم مالية معدة وفق المعايير المحاسبية.

<sup>4</sup> غطاس برنس ميخائيل، دور المتغيرات البيئية في تطوير الابعاد المحاسبية المؤثرة في جذب الاستثمار الاجنبي، مؤتمر اتجاهات اقتصادية عالمية، كلية العلوم الادارية، جامعة الكويت، 16 و17 ديسمبر 2008، ص ص 10، 11.

## 2. المنظمات المهنية العربية:

تعددت واختلفت المحاولات الرامية لإيجاد هيئات تنظم المحاسبة وتوحد قوانين المهنة وترتقي بمستويات المزاوولين لها في الوطن العربي، سواء تلك المتبناة من هيئات محاسبية محلية أو تلك المتمخضة عن التكتلات الاقليمية في المنطقة العربية، ولعل أهم تلك التي كللت بالنجاح منها الآتي:

2-1 المجمع العربي للمحاسبين القانونيين:<sup>5</sup>

جاءت فكرة تأسيس المجمع كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية من قبل عدد من قادة مهنة المحاسبة في الوطن العربي بتاريخ 12 يناير 1984 في مدينة لندن بالمملكة المتحدة، وتم تسجيله رسمياً في عمان بتاريخ 24 فبراير 1994. وفي سبيل تحقيق أهداف الارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق، المحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين، ضمان الحماية لهم، وتشجيع البحث العلمي والمهني، فان المجمع يعمل على:

- حث الدول التي ليس لها معايير محاسبة خاصة بها على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتشجيع الدول الأخرى على تعديل معاييرها بما ينسجم ويتوافق مع معايير المحاسبة الدولية؛

- رفد السوق العربية بالمحاسب القانوني المؤهل تأهيلاً دولياً عالمياً\*؛

- وضع الأسس والقواعد لتأهيل المحاسبين القانونيين العرب، وتعزيز حضورهم في المنتديات الدولية، ونقل وجهات نظرهم وتطلعاتهم في كل ما يتعلق بمهنة المحاسبة.

صنف المجمع من ضمن الهيئات المحاسبية المهنية الدولية السبع، وذلك بموجب النشرة الصادرة عن IAS Plus مما أضفى بعداً إقليمياً ودولياً لمؤهل محاسب عربي

<sup>5</sup> موقع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، اطلع عليه بتاريخ 2014/03/18، متوفر على الرابط : [http://www.ascasociety.org/page.aspx?page\\_key=asca&lang=ar](http://www.ascasociety.org/page.aspx?page_key=asca&lang=ar)

\* للمجمع العربي للمحاسبين القانونيين اتفاقيات تعاون مع عديد الجامعات، المعاهد، المراكز، والأكاديميات العربية، كالمدرسة العليا للتجارة بالجزائر.

مهني معتمد (ACPA) كما تمكن من الحصول على عضوية الهيئات والمنظمات الدولية التالية :

- الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ؛
- لجنة مجلس معايير المحاسبة الدولية المعنية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IASB) ؛
- اللجنة الدولية لمعايير الجودة والتدقيق (IAAS)؛
- لجنة الخبراء الحكوميين التابعة للأمم المتحدة (ISAR) ؛
- اللجنة العالمية لتعليم وبحوث المحاسبة (IAAER) ؛
- لجنة التأهيل المحاسبي المهني الدولي التابعة للأمم المتحدة (IPAQC).

## 2-2 الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب:

تأسس الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب بالقاهرة في 24 جوان 1970 ليصبح أول تجمع مهني في الوطن العربي يسعى لتوحيد القوانين المنظمة لمزاولة المهنة بالدول العربية، توحيد المعايير المحاسبية المنظمة لعمل المحاسبين، وكذا فتح الأسواق العربية لجموع المحاسبين والمراجعين العرب، كما يسعى لإصدار شهادة محاسب قانوني عربي للأعضاء لكي تتيح لهم العمل في كافة أقطار الدول العربية دون عوائق أو قيود، إذ أسس المعهد العربي للمحاسبين القانونيين بتاريخ 1979/2/5.<sup>6</sup>

<sup>6</sup> الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، اطلع عليه بتاريخ 2014/02/25، متوفر على الرابط : <http://theafaa.org.eg/Ar/History.aspx>

**2-3 هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:**<sup>7</sup>

أنشئت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السعودية، الكويت، قطر، الإمارات، البحرين، عمان) بموافقة قادة المجلس الأعلى لمجلس التعاون في القمة التاسعة عشرة المنعقدة في أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة في 7-9 ديسمبر 1998. بدأت الهيئة مزاولة أعمالها في ماي 2001، وقررت الجمعية العمومية في اجتماعها الأول في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية اختيار هذه الأخيرة مقرأً للهيئة.

تهدف الهيئة إلى القيام بكل ما من شأنه تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون، وتحقيق التنسيق والتكامل بينها، من خلال مراجعة وتطوير وإعداد واعتماد المعايير المهنية، وعلى الأخص معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة، آخذة في الاعتبار المعايير الدولية وتجارب الدول والهيئات المهنية.

**3. لماذا معايير محاسبة دولية؟**

المعايير المحاسبية (دولية كانت او أي معايير محلية) تتأثر بالثقافة المحيطة الى حد كبير، وبعد عام 1972، كان الشغل الشاغل لمهنيي المحاسبة في العالم الحد من الاختلافات بين المبادئ المحاسبية المستخدمة في اسواق المال الرئيسية في جميع انحاء العالم (المواءمة Harmonization). تم انشاء IASB و IASCF لهذا الغرض.<sup>8</sup> من 1990s تم استبدال مفهوم المواءمة بمفهوم التقارب (convergence)، أي العمل على

<sup>7</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اطلع عليه بتاريخ 2014/03/18، متوفر على الرابط:

<http://www.gccaa.org/pages.aspx?PageID=3>

<sup>8</sup> Abd El Razik Amged, op.cit, p 02.

تطوير مجموعة واحدة من معايير المحاسبة الدولية عالمية الجودة والتي يمكن استخدامها في جميع أسواق المال الرئيسية على الأقل.<sup>9</sup> وبالتالي، أصبح هناك اتجاهين على الأقل:<sup>10</sup>

- عمليات فعلية للتنسيق المحاسبي نظرا لعولمة الاقتصاد الرأسمالي الغربي؛
- توسع مستقبلي في التنسيق المحاسبي في الاقتصاديات الناشئة في الثقافات الأخرى (من بينها محور الموضوع: الدول العربية).

### 3-1. المزايا المتوخاة من تطبيق معايير المحاسبة الدولية:<sup>11</sup>

- يقول (Hati and Rakshit 2002) أن نظام الإبلاغ المالي في المعيار العالمي هو شرط أساسي لجذب المستثمرين الأجانب الحاليين والمستقبليين على حد سواء، والتي ينبغي تحقيقها من خلال التقارب بين المعايير المحاسبية، الذي يتيح إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية؛
- خفض تكاليف المعاملات لمعدي التقارير المالية، بما أنهم يكونون قادرين على الامتثال لمجموعة واحدة من المعايير المحاسبية بدلا من مجموعات متعددة؛
- الاستخدام واسع النطاق لمجموعة واحدة من المعايير يحفظ وقت وجهد مستخدمي المعلومات المالية من الاضطرار لتعلم كيفية تطبيق وتفسير مجموعات متعددة من المعايير؛
- التآزر في التعليم والتدريب بين مهنيي المحاسبة.<sup>12</sup>

### 3-2. معوقات قد تعترض تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

<sup>9</sup> Appah Ebimobwei , Convergence of Accounting Standards: The Continuing Debate, Asian Journal of Business Management 4(2), April 15, 2012, p 161.

<sup>10</sup> Diaconu Paul, and Nicoleta Coman , Accounting Research from the Globalization Perspective, International Journal of Human and Social Sciences 1:1 2006, p 26.

<sup>11</sup> Appah Ebimobwei, op.cit, p 160.

<sup>12</sup> Belverd E. Needles JR, Accounting Education: The Impact of Globalization, Accounting Education: an international journal , Vol. 19, No. 6, 601-605, December 2010, p 603.



- قد لا تكون المعايير الدولية ذات قابلية للتطبيق لدى عديد الدول التي ترى فيها وسيلة تدخل من قبل مجالس اجنبية على غرار مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- على حد قول (Obazee 2008) المشكلة الاساسية في تقارب المعايير المحاسبية هي ان الحل الوسط في التفاوض بشأن المعايير غالبا ما يؤدي نهج "ادنى القواسم المشتركة"<sup>13</sup>؛
- يحتاج نظام محاسبة موحد نظام تطبيق مشترك، فوجود قواعد صيغت معظمها בזكاء لا يعني شيئا اذا شعرت الشركات انه يمكن تجاهلها دون خوف من أي نتيجة ذات معنى (جادة)<sup>14</sup>؛
- اختلاف حجم ونوع الاعمال بين الشركات الكبرى متعددة الجنسيات ذات الانتماء القومي المتقدم الفاعل في اقرار المعايير الدولية عن غيرها من الشركات الصغيرة المتواجدة بالدول النامية والعربية منها، قد يجعل منها ذات أهمية للأولى دون الثانية؛
- يجادل البعض أن خفض المعايير الدولية لتكاليف المعاملات لمعدي التقارير المالية تقابله تكاليف الانتقال (التحول) من معايير محلية لديها امكانية حقيقية للمضي قدما في تقرير عملي لمشاكل جدية، فضلا عن تكاليف تدريب وتأهيل المهنيين... وغيرها؛
- يرى البعض في اشراف بعض الدول على اعداد المعايير او بالأحرى صفة المقترح الأمر نية سيطرة ذات ابعاد مصلحانية بعيدة كل البعد عن مشروع التقارب الهادف لخدمة التوزيع الفعال لرأس المال على الصعيد العالمي؛
- اقضاء بعض الاطراف الوازنة في الاقتصاد العالمي من حضور ممثلين على الاقل خلال عملية وضع المعايير (على غرار الدول العربية الاسلامية)، وانحصار ذلك بشكل رئيسي بين الاتحاد الاوربي وشمال امريكا يعطي دفعا قويا لفرضية تسييس المعايير الدولية.

<sup>13</sup> Appah Ebimobowei, op.cit, p 161.

<sup>14</sup> Reilly David, Convergence Flaws, Accounting Horizons, Vol. 25, No. 4 , 2011, p 874.

## 4. علاقة الدول العربية بالمعايير المحاسبية الدولية:

اغلب الدول العربية تفتقر الخبرة في صناعة معايير المحاسبة كون العديد منها تحوز معايير وطنية تمثل امتداد لماضي استعماري ذو انعكاس على اعداد التقارير المالية، تنظيم مهنة المحاسبة، والتعليم المحاسبي. لكن مساعي الدول العربية لجذب المزيد من الاستثمارات من مستثمرين اجانب لتطوير اقتصادياتها وتوسع خارطة عمل المكاتب المحاسبية الكبرى لتشملها حتم على المنظمات المهنية الاقرار ميدانيا بأهميتها، بين متبني لها ، ومستعين بها.

وأشارت دراسة أجرتها هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى أن من أهم مشاكل تطبيق معايير المحاسبة الدولية مشاكل ترجمة المعايير إلى اللغة الوطنية دون أن تفقد مضمونها الأصلي، فقد تنشأ بعض الممارسات المحاسبية الخاطئة نتيجة الفهم الخاطئ لمضمون المعيار الدولي.<sup>15</sup> ومما لا يخفى على احد تلاقي الدول العربية في محور اللغة المتعارض بدوره مع لغة الإصدار لمعايير المحاسبة الدولية.

رغم العلاقة الايجابية بين IASB مجلس معايير المحاسبة الدولية والدول العربية، فإنها لا تزال دون أي دور او حضور او اعتبار خاص مثل أي بلد اخر او منطقة ضمن جدول الاعمال والجدول الزمني لمجلس IASB، وكذلك خلال أي عملية وضع للمعايير تعمل به. مهنيي المحاسبة والخبراء في الدول العربية يمكنهم الاشارة الى العوامل الثقافية المختلفة وكذلك المصالح الاساسية على المحك والمخاوف الدولية حين يناقش حقهم في ان يكونوا ممثلين في IASB.<sup>16</sup>

الدول العربية الاسلامية بغض النظر عن حالة تمثيلها في IASB ينبغي ان يكون لها الحق في طرح اهتماماتها ومناقشتها مع احد فروع IASB (بشكل اساسي IASCF، IFRIC، SAC)، لان الدول العربية الاسلامية تواجه العديد من الصعوبات

<sup>15</sup> تقرير هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، العلاقة بين هيئات المحاسبة الوطنية ومجلس معايير المحاسبة الدولي IASB، العدد الثالث، مارس 2005، ص 28.

<sup>16</sup> Abd El Razik Amged, op.cit, p 01.

التنظيمية الهامة في الوضع الراهن، ويعتبرون ان هذه الصعوبات يمكن ان تجلب انتباه مجلس معايير IASB في حال يتم تمثيلهم.<sup>17</sup>

### 5. موقف بعض الدول العربية من معايير المحاسبة الدولية:

بالحديث عن موقع المنظمات العربية من تبني المعايير المحاسبية الدولية عربيا، يبرز دور جامعة الدول العربية ضمن مؤتمر تناغم تقارير الشركات في ظل عولمة المعايير المنعقد بالقاهرة ما بين 23 و 24 فيفري 2008، أين خلص إلى ضرورة تحقيق التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والوطنية.

### 1-5 المملكة العربية السعودية:

أعدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين خطة إستراتيجية تضمن احد أهدافها وجوب تقويم ومراجعة المعايير المهنية التي أصدرتها الهيئة في ظل التطورات الدولية، وإعداد دراسة لتقويم مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة المالية الدولية، وإصدار سياسة واضحة حول العلاقة بين المعايير السعودية والمعايير الدولية. وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية فان المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة من دول مجموعة العشرين التي لم تطبق المعايير الدولية. وتنفيذا للخطة الإستراتيجية وما دعت له مجموعة العشرين من ضرورة بذل الجهود للعمل على تحسين جودة التقارير المالية، ومن خلال تبني دول العالم مجموعة واحدة من معايير المحاسبة ذات الجودة العالية، فقد عملت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على دراسة إمكانية التحول إلى المعايير الدولية، وتوصلت إلى قرارات بتوفيق المعايير السعودية مع المعايير الدولية وفق منهجية تضمن الأخذ في الاعتبار البيئة السعودية، سواء فيما يتعلق

<sup>17</sup> Ibid, p02.

بالأحكام الشرعية، الأنظمة المعتمدة، أو مستوى الاستعداد الفني والتقني للجهات المتأثرة بعملية التوافق، وتم اعتماد المشروع من قبل المجلس في 18/02/2012.<sup>18</sup>

## 5-2 الجزائر:

عمدت الجزائر إلى الانتقال من مخطط محاسبي أضحى لا يتلاءم لا مع توجهها الاقتصادي (التوجه من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق) ولا حتى الظروف المحيطة بها ومساعدتها الخارجية (مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية OMC) إلى نظام محاسبي مالي يحقق التقارب مع المرجع الدولي ممثلاً في المعايير المحاسبية الدولية، رغم عدم الإفصاح الصريح عن هذا التبنى الذي يظهر جلياً من خلال التوافق المحسوس مع طرق المعالجة والتقييم من جهة، وكذا المخرجات ممثلة في القوائم المالية من جهة أخرى التي نص عليها القانون 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري. وكذا القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

فرغم تحديد المرسوم التنفيذي الخاص بإجراءات تنفيذ القانون 07-11 المعايير المحاسبية، إلا أنه لم يحدد موقع هذه المعايير من المعايير المحاسبية الدولية، ولا حتى السند المعتمد في صياغة تلك المعايير من كونه:

- معايير محاسبية جزائرية مستوحاة من المعايير المحاسبية الدولية؛
- معايير محاسبية جزائرية يفرض الواقع الاقتصادي مشابقتها المعايير المحاسبية الدولية ليس إلا؛
- معايير محاسبية جزائرية تسمح بالعودة إلى المرجع الدولي في حال القصور؛

<sup>18</sup> تقرير مشروع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للتحويل إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية، مجلة المحاسبون، مجلة تصدر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، العدد 71، أبريل 2012، ص 32، 33.

▪ تطبيق جزئي تدريجي للمعايير المحاسبية الدولية، يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي الجزائري.

### 3-5 جمهورية مصر العربية:

معايير المحاسبة المصرية الصادرة عن وزارة الاقتصاد أعدت أساساً كترجمة أو بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، فيما عدى بعض التعديلات الطفيفة التي أجريت عليها لتتماشى مع الواقع المصري.<sup>19</sup> فقد ورد في التمهيد الخاص بالمعايير المصرية الصادرة سنة 2006 عن وزارة الاستثمار بان هذه المعايير أعدت طبقاً للمعايير الدولية، باستثناء المعالجات المشار إليها في الملحق. وان الموضوعات التي لم تتناولها المعايير المصرية تطبق بشأنها المعايير الدولية لحين صدور المعايير المصرية الخاصة بها.<sup>20</sup>

### 4-5 الأردن:

تضافرت العوامل المشجعة بالأردن على تطبيق المعايير الدولية فعلى غرار:<sup>21</sup>

- دخول الأردن في تبادلات تجارية دولية وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية والذي يتطلب الانضمام إليها مبدأ الشفافية لتوفير المعلومات للمستثمرين؛
- زيادة حالات الاندماج أو شراء الشركات الوطنية من قبل شركات عالمية، وهذا يتطلب لغة مشتركة مفهومة على المستوى العالمي للبيانات والقوائم المالية؛

<sup>19</sup> توفيق محمد شريف، سويلم حسن علي، استراتيجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير المحاسبية الدولية، 2005، ص 37.

<sup>20</sup> غطاس برنس ميخائيل، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>21</sup> الشجراوي م.ع، توافق القوانين الاقتصادية الأردنية مع معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية 13-15 أكتوبر 2009، جامعة البليدة، ص 6-11.

▪ دخول بورصة عمان المجال الدولي، والدخول باتفاقيات مع أسواق مالية خليجية وعربية ودولية، وان الاتحاد الدولي للبورصات العالمية اعتمد معايير المحاسبة الدولية وحدد شهر 3 لسنة 1998 كموعداً نهائياً للبورصات باعتماده إذا رغبت بعضوية الاتحاد وقبول البورصات على المستوى الدولي، واستخدام المعايير كأساس لإدراج الأسهم والسندات في الأسواق المالية عبر الحدود. وقد تبني إعلان دبي سنة 1998 باعتماد معايير المحاسبة الدولية.

هذه العوامل وأخرى جعلت جمعية مدققي الحسابات الأردنية تتبنى سنة 1990 تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات في الأردن لكن من دون إلزام قانوني، أين جاء الإلزام القانوني لتبني معايير المحاسبة الدولية في الأردن بعد العام 1997.<sup>22</sup> أعقبها إقرار عدة تعليمات تستند إلى القوانين الأردنية،\* ألزم فيها المشرع الأردني صراحة الشركات المسجلة بسوق رأس المال وغيرها تطبيق معايير المحاسبة الدولية. أهمها تعليمات الإفصاح ومعايير المحاسبة ومعايير التدقيق لسنة 2004، وكذلك تعليمات الأسس والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بإعداد البيانات المالية والمرحلية لسنة 2007. وتعليمات الأسس المحاسبية والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بتقدير القيمة العادلة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة 2007. جميع هذه التعليمات جاءت لترسخ اعتماد معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.\*

<sup>22</sup> ابو نصار محمد، الذنبيات علي، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلة دراسات، العلوم الادارية، الجامعة الأردنية، المجلد (32)، عدد (1)، تموز 2005، ص 116.

\* قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المؤقت رقم 73 لسنة 2003 والتعليمات الصادرة بموجبه - قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته - قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009 - قانون البنوك وقانون التأمين.

\* أصدرت هذه التعليمات استناداً إلى قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002.

## 5-5 هيئة مجلس التعاون الخليجي:

كون معايير الهيئة ونشاطاتها تمثل تجربة رائدة في بناء وتكامل معايير المحاسبة العربية، بالإمكان موازاة مع معايير المحاسبة الدولية الوقوف على النقاط اللاحقة:<sup>23</sup>

- لم تستند معايير الهيئة (13 معيار الموازنة) على ترجمة المعايير الدولية للمحاسبة، بل على الظروف الإقليمية وبخلفية المعايير الأمريكية؛
- عدد المعايير المصدرة اقل من نصف عدد المعايير الدولية المصدرة؛
- تحتاج معايير الهيئة لإستراتيجية مناسبة لتتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة.

## خلاصة:

رغم ما صيغ من امتيازات قد تنجم عن تبني معايير المحاسبة الدولية، إلا انها لم تسلم من الانتقادات. اذ ثار جدل كبير حول مدى مساهمة بعض المعايير في إحداث الأزمة المالية العالمية. سؤال اعاد العارفين بمجال المحاسبة الى جدوى الزامية تبني معايير المحاسبة الدولية، في ظل نتائج تجريبية أضفت الى ان جودة المحاسبة تحسنت كثيرا في حالات التبني الطوعي، ولكن لا تتحسن بالضرورة بعد الزامية التبني.

دراستنا لعينة عن البيئة العربية وتجاربها في تقنين او اعداد مشاريع قوانين لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية، أضفى الى النتائج التالية:

## أهم النتائج:

- على غرار ما قامت به دول الاتحاد الاوربي التي الغت مشروعها لحد الان على الاقل في اسقاط (I) ل (E) وخلق (EFRS) ، من مصلحة الدول العربية والاسلامية ان تتبع معايير المحاسبة الدولية وليس انشاء مجموعة خاصة بها من معايير الابلاغ المتحدة، مع فهم اهمية نقل اهتماماتهم الى IASB، لتجنب تخليهم عن خصوصياتهم

<sup>23</sup> توفيق محمد شريف، استكمال بناء معايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الإسلامية، 2008، ص 23.

المحلية، وضمان ان العمل بها لن يضرهم. في حين يتعين على IASB اعتماد ممثلين عن المنطقة العربية الاسلامية للثقل الاقتصادي الذي اصبحت تحوزه خدمة لمسار التقارب المحاسبي العالمي؛

■ المعايير المحاسبية الدولية في شكلها الحالي قد لا تلائم كلية البيئات العربية، مثلها مثل غالبية الدول النامية ذات الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية، والتنظيمية الفريدة من نوعها والمختلفة عن مثيلاتها في الدول المتقدمة ذات الاولوية في إعداد، المصادقة، واعتماد المعايير الدولية؛

■ قد تشترك البلدان العربية مع غيرها في اعتماد اللقب من المعايير المحاسبية الدولية، اذ تعتمد الشكل دون المضمون، ما يجعل تبني هذه المعايير من عدمه سيان؛

■ تبني بعض البلدان العربية عموما وهو حال الجزائر على وجه الخصوص التقارب المحاسبي الدولي دون تهيئة الارضية لذلك، على غرار تكوين مهنيين ذوي اتقان للمعايير المحاسبية الدولية قد يفرغ هذه الاخيرة من مغزاها.

## المراجع:

### مراجع باللغة العربية:

1. أبو زيد محمد المبروك، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005 .
2. ابو نصار محمد، الذنبيات علي، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلة دراسات، العلوم الادارية، الجامعة الأردنية، المجلد (32) ، عدد (1) ، تموز 2005.
3. تقرير مشروع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للتحويل إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية، مجلة المحاسبون، مجلة تصدر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، العدد 71، أبريل 2012.
4. تقرير هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، العلاقة بين هيئات المحاسبة الوطنية ومجلس معايير المحاسبة الدولي IASB، العدد الثالث، مارس 2005.



5. توفيق محمد شريف، استكمال بناء معايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الإسلامية، 2008.
6. توفيق محمد شريف، سويلم حسن علي، استراتيجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير المحاسبية الدولية، 2005.
7. الشجراوي محمود علي، توافق القوانين الاقتصادية الأردنية مع معايير المحاسبة الدولية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية 13/15 أكتوبر 2009، جامعة سعد دحلب البليدة.
8. غطاس برنس ميخائيل، دور المتغيرات البيئية في تطوير الابعاد المحاسبية المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي، بحث مقدم الى مؤتمر اتجاهات اقتصادية عالمية، كلية العلوم الادارية، جامعة الكويت، 16 و 17 ديسمبر 2008.

### مراجع باللغة الانجليزية:

1. Abd El Razik Amged, Challenges Of International Financial Reporting Standards (IFRS) In The Islamic Accounting World, Case Of Middle Eastern Countries, Scientific Bulletin – Economic Sciences, Vol. 8 (14).
2. Appah Ebimobwei, Convergence of Accounting Standards: The Continuing Debate, Asian Journal of Business Management 4(2), April 15, 2012.
3. Belverd E. Needles JR, Accounting Education: The Impact of Globalization, Accounting Education: an international journal, Vol. 19, No. 6, 601–605, December 2010.
4. Diaconu Paul, Coman Nicoleta, Accounting Research from the Globalization Perspective, International Journal of Human and Social Sciences 1:1 2006.
5. Reilly David, Convergence Flaws, Accounting Horizons, Vol. 25, No. 4, 2011.

### مواقع انترنت:

1. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين : [www.ascasociety.org](http://www.ascasociety.org)
2. هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: [www.gccaa.org](http://www.gccaa.org)
3. الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب: [www.theafaa.org.eg](http://www.theafaa.org.eg)